الخاتمة

عود الى الوحدة العربية

اذا كنت تصفحت هذا الكتاب ايها القارىء وما جــاء فيه من المباحث السياسية تجد من نفسك ميلاً ، مقروناً بالعلم الذي لا يشوبه شائب الغرض والتحزب لتتبع هذه المباحث .

قلت في الفاتحة ان شرقي الاردن هي جزء من الحجاز ، والحجاز جزء من تهامة التي تمتد جنوباً الى المخا ، والمخا من اليمن ، واليمن هـو الاصل الذي تتفرع منه نجران وعسير سهولاً وحزوناً. هوذا شطر من اساس الوحدة العربية لو كان للجغرافية السيادة على السياسة ، او لو كان للدين نفوذ في تلطيف مطامع الامراء ، او لو كان للقوميـة العربية سطوة في القلوب حقيقية تسوقها الى محجة واحدة .

ان المذهب الديني في شبه الجزيرة لا يزال متغلباً على الدين . وهناك مذهبان قويان عصبيةً وسياسيةً لا يقبلهما السنيون ، هما الوهابية في نجد والزيدية في اليمن . ومن عقبات القضية ان حاكمي البلدين ، السلطان عبد العزيز والامام يحيى يحكمان حكماً مذهبياً . هما مليكان بفضل المذهب وباسمه ويصح ان اقول ايضاً ومن اجله . هما من اعظم ملوك العرب قوة واقتداراً .

فلو فرضنا ان اكثر الاقطار العربية دانت لابن سعود فيظل القطر اليماني عاصياً خارجاً محارباً. ولو فرضنا ان الامام يحيى اكتسح الاقطار الغربية والجنوبية كلها فبسط سيادته من حضرموت الى الطائف ومن

نجران الى جيزان وتقدم طالباً تحقيق الوحدة كلها فانه ليجد في نجد سداً لمطامعه عالياً منيعاً .

هذا هو الداء الأول ومكروبه المذهبية فهل تتحقق اماني الوحدة او بعضها يا ترى اذا قتل المكروب او عُزل في الاقل من السياسة ؟ أن نجاح القضية لا يتوقف على هذا الاصلاح وحده .

ان روح القبائل لا تزال سائدة في البلاد العربية ومتغلبة في اكثر اقطارها على الروح القوميـــة . فلو فرضنا ان الامام يحيى خرج باسم القومية يجاهد في سبيل الوحدة العربية ، وقد اتخذ لقباً علمانياً وانشأ في اليمن حكماً مدنياً ، فلا تخفى نهضته ان سيفها لا يزال سيف قحطان ، وان قحطان لا تزال نازعة الى عصبيتها ، مثيرة في نزوعها العصبيات الاخرى . وبكلمة اوضح ان العداء بين قحطان وعدنان عموماً ، وبين قحطان وربيعة خصوصاً ، لا يزال مستحكماً في جنوبي نجد مثلاً وفي اعالي عسير . فضلاً عن ان نجداً ، والصولة فيها لا تزال لربيعة ، تأبى السيادة العامة ليس في قحطان فقط بل في مضر ايضاً ومعقل مضر لا يزال الحجاز .

هذا هو الداء الثاني ومكروبه العصبية . فاذا تغلب امراء العرب الكبار على العصبيات القديمة فيهم وقاموا باسم القومية العربية المحضـة الشاملة يبغون الوحدة ، فهل يظفرون بها يا ترى ؟ ان نجاح القضية لا يتوقف على هذين الاصلاحين وحدهما .

ان العوامل الطبيعية توجد في شكل اقسام من الارض ، وفي سكانها ما يسمى وحدة جغرافية تتشابه فيه القوميـــات والطباع والعادات والتقاليد ، وتشترك فيها مصالح الاهالي وسياسات المتقدمين فيهـم غير ان هذه الوحدة لا تدوم الا بثلاث : حكومة منظمة عـادلة ،

ومدارس وطنية عـامة ، وطرق مواصلات حديثة . وليس في البلاد العربية اليوم ، ما سوى العراق ، غـير قطرين في احكامهما شيء من النظام المدني ، هما الحجاز واليمن . وليس في البلاد العربية اليوم غير حكم واحد عادل ، هو حكم ابن سعود . اما المدارس الوطنيـة العامـة فلا تجدها الا في الحجاز ولحج والبحرين والكويت ، وليس في شبه الجزيرة كلها ، اذا استثنينا سكة حديد المدينة والتلغرافات السلكية واللاسلكية في اليمن والحجاز ، شيء من البرق والبخار .

على ان في الحالة الجغرافية بعض الامل ، فيها اليسير مما يثبت وحدتها ويبشر بتعميم عواملها . وكأني بالقارىء يسأل سؤالاً آخر . اذا عمت هذه العوامل الاقطار العربية كلها ، فانشئت الحكومات المنظمة ، وطرق المواصلات الحديثة ، والمـدارس الوطنية العامة فهل نفوز بضالتنا المنشودة ؟

اجيب : نعم . ولكن بعد خمس وعشرين سنة في الاقل من بداءة هذه المؤسسات ، فتزول بوساطتها العصبيات القديمة لتحل محلها روح القومية العربية الكبرى ، وتنبذ السيادات المذهبية من الاحكام المدنية ، فتقوم مقامها سيادة العقل والعدل والتساهل ، بل سيادة العقلية العربية الجديدة التي ترفع فوق كل مصلحة وفوق كل سياسة ، مصلحة العرب المشتركة وسياسة العرب الموحدة .

اذن لا امل للعرب في تحقيق الوحدة العربية الكلية اليوم . فهل من الممكن ان يتفاهم ملوكها ويتآلفون ؟ اجيب : نعم . واقول فوق ذلك انه من الممكن ان يؤلفوا وحدتين اوليتين تقسمان شبه الجزيرة شطرين في الحكم كما قسمتها الطبيعة ، اي الشطر الغربي والشطر الشرقي . وما كان هذا ليتم اليوم لولا سقوط الخلافة وتنازل الاتراك عنها .

أما رأيي فها انا ذا اعرضه على سادتي ملوك العرب . الخلافة ياسادة في قريش – حديث شريف . ومن في قريش اليوم ومن سلالة الرسول اصلح واشرف من جلالة الملك حسين؟[1] ولكننا في القرن الرابع عشر بعد البعثة النبوية ، وسنة التطور سنة الله . فاذا استنكرنا عمل الاتراك فلا يجوز ان نتعامى عما هو صالح فيه ، بدأ مصطفى كمال وزملاؤه في فصل الخلافة عن السلطنة وهذا هو النصف الصالح في اصلاحهم . واني اظن ان الاسلام لا يعود بعد اليوم الى التقليد القديم .

افلا يجدر بالعرب ان يخطو هذه الخطوة الى الامام فيقبلون من مصطفى كمال نصف برنامج اصلاحه ؟ وهم اذا بايعوا حسيناً بن علي على الخلافة فيجعلون مقره مكة (اي كالبابا في رومه) [2]، ويقيمون بعدئذٍ ملكاً غيره منهم .

اذا سلّمت بهذا اتقدم واياك الى ما يليه . لنفرض ان الملك حسيناً قبل الزعامة الدينية فمن من ملوك العرب اليوم يستحق الزعامة المدنية ويحقق آمال العرب بها ؟ لا اظنك اذا كنت قرأت ما تقدم تتردد في الجواب . نعم ، ابن سعود وابن حميد الدين . فيحكم الاول شطر البلاد الشرقي ، والثاني شطرها الغربي . فلماذا لا نساعد كلاً منهما اذن ليبسط حكمه على سائر الشطر الذي هو اليوم السيد الاكبر فيه ؟

اني احدثك ايها القارىء بلغة فيها سداد المنطق وبساطة الف باء. ولا انتقل من مقدمة الى اختها قبل ان ابين الحقيقة فيها . سلمنا بالخلافة

(١) قد كتب الفصل قبل سقوط الملك حسين . وبعده كان لا يزال المؤلف على رأيه .. ان فصل الخلافة عن السيادة المدنية خير للاسلام والمسلمين .

(٢) عند كتابة هذا الفصل لم تكن قد قامت دولة الفاتيكان .

للحسين ، وبالملكية الملكين . ولكنما السبيل الى ذلك ، ما هي ؟

ان في سبيل الفلاح عقبتين لا يستخف بهما ، الاولى في داخل البلاد والاخرى خارجها . اسم الاولى امراء العرب واسم الثانية بريطانيا وان بين الثنتين صلة لا تقطع اليوم ، ولست ممن يطالبون بقطعها . انمـــا اقترح ان تنتقل من الفروع الى الاصل ، ارتئي ان يتألف من الصلات المتعددة صلة واحدة او بالحري صلتان لا غير . اما اذا اعترض الانكليز قائلين ان الامراء لا يقبلون بذلك فاجيب : ان للامراء ولوجهاء العرب الحق في معالجة الامر دون تدخل حكومة بريطانيا على شريطة انهم منذ البدء يؤكدون لها ان مصالحها في البحر الاحمر والبحر العربي وخليج فارس لا تمس بضر بتاتاً .

اما الامراء الحاكمون اليوم فاول ما يجب اقراره هو ان الحكم يبقى في بيوتهم كما كان منـــذ القدم ، اي ان آل صباح يظلون في الكويت ، وآل خليفة في البحرين ، والعبادلة في لحج ، والادارسة في عسير الخ . ولا يتغير في استقـــلالهم غير اعترافهم بالسلطان الاكبر واشتراكهم واياه في الدفاع عن البلاد وفي عقد المعاهدات ، وفي نظام واحد يختص بالمسائل الاقتصادية والمصالح العامة

ليس في هؤلاء الامراء اليوم واحد مطلق من نفوذ الانكليز مهما كان ضئيلًا . وليس فيهم من لا اتفاق او معاهدة بينه وبين بريطانيا . فهل يعارض ان يكون النفوذ لامير عربي كبير اذا توفرت فيـــه شروط الزعامة فيتعزز بذلك شأن الاثنين ؟ وهل تخسر بريطانيا او تفادي بشيء من مصالحها اذا عقد السلطان الاكبر معاهدة معها شبيهة مبدئياً بالمعاهدة او الاتفاق الذي بينها الآن وبين الأمراء ؟

انني ادرك انها تفضل ان يكون اتفاقها مع كل امير على حدة ، لان في

ذلك تقسيم قواهم والاقتصاد بقواها . ولكن الامراء اذا هم فكروا ملياً ، يرون مصلحتهم الكبرى في غير هذه السياسة . فهم اذا وحدوا سياستهم يعتزون ويتخلصون من تدخل عمال الانكليز ، ذلك التدخل الذي يشنون كلهم منـــه . وان بريطانيا لتكتسب ثقـة العرب وحبهم اذا قبلت بمثل هذا الأصلاح وفيه ضمان مصالحها .

ان ابن سعود صديقها وحليفها . فـما ضرها اذا كان هو الموقع للمعاهدات والاتفاقات التي بينها وبين البحرين والكويت وقطـر وعُمان؟ وما ضر هولاء لو كان ابن سعود ، وهو صاحب الصولة والاقتدار ، الضامن سلامتهم واستقلالهم ، العامل في سبيلهم — على شرط — الا يكون لسيادته فيهم صبغة مذهبية . واكثر هولاء الامراء مثل ابن سعود من قبيلة واحدة من ربيعة ويمتون الى بكر بن وائل .

ليس في ذا الامر شيء مستحيل . والخطوة الاولى في سبيله هو ان يعقد مؤتمر عربي عام في مكة مثلًا يحضره كل الامراء فتتم فيه مبايعة الملك حسين على الخلافة ، ثم مبايعة الامام يحيى على الملك في الغرب والسلطان عبد العزيز في الشرق، ويكون بين الملكين معاهدة ولائية اقتصادية واتفاق بان يكون ايضاً بينهما وبين بريطانيا مثل هذه المعاهدة او ما يقترن بها مبدئياً .

اما الملك حسين فيشترط العرب في بيعتهم انه يقبل بمن يقيمونه ملكاً عليهم . واذا بايعه كل العرب يبايعه ولا شك المسلمون في الهند وفي الاقطار الاسلامية الاخرى . أفلا يرضى ، وهو الحصيف الحكيم ، ان يكون خليفة يحترمه المسلمون اجمع ، ولا يكون ملكاً في الحجاز همومه السياسية الخارجية والداخلية هي اشد من هموم حاكم من حكام الدول العظمى .

الخاتمة

ان في البلاد العربية اليوم اربعة ملوك كبار ، وان في نفسية الرعايا رعاياهم نصاً على شخصية اولئك الملوك وشرحا على حالة تسود سياستهم في البلاد .

رعية الملك حسين تطيعه وتخافه .

رعية ابن سعود تطيعه وتحبه .

رعية الامام يحيي تطيعه دون حب ودون خوف .

رعية الملك فيصل لا تخاف ولا تطيع الا مكرهة .

فمن من الملوك المذكورين في شبه الجزيرة يستحق ان يسود العرب؟

تم تأليف كتاب « ملوك العرب »

في ١٤ ايلول سنة ١٩٢٤ و ١٥ صفر سنة ١٣٤٣